

نظرة عامة على النتائج والتوصيات

المشاركة

مجالات مواصلة العمل

- ينبغي بذل مزيد من الجهود لتحقيق ما يتعدى زيادة عدد النساء فحسب، وذلك لضمان المشاركة الكاملة والمجدية للنساء بشكل فعال، فضلاً عن إشراك مزيد من الأصوات المختلفة. كما ينبغي أيضاً أن يشارك الأشخاص المتضررون والناجون من العنف المسلح والمنظمات الممثلة لهم في وضع سياسات وبرامج ضبط التسليح ونزع السلاح.
- ينبغي أيضاً بذل جهود لإيجاد أرضية مشتركة بين أجندة المرأة والسلام والأمن والجهات الفاعلة في مجال نزع السلاح، وذلك على سبيل المثال بإنشاء لجان مشتركة أو ضم خبراء المرأة والسلام والأمن إلى الوفود المعنية بضبط التسليح، وبالعكس.

أمثلة على ممارسات مراعية للمنظور الجندري في مجال ضبط التسليح ونزع السلاح

- القرار الذي اتخذته الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة عام 2019 والذي طلبوا فيه إلى الأمانة العامة مراقبة التوازن الجندري في الوفود.
- أجندة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح عام 2018، وتتضمن التزاماً بتحقيق التكافؤ الجندري في فرق الخبراء الحكوميين حول ضبط التسليح ونزع السلاح.
- التعاون بين الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية لإنشاء مجموعة عمل جندرية غير رسمية لمؤتمر الأطراف في معاهدة حظر الألغام لاستعراض المعاهدة لعام 2019 ومؤتمر الأطراف في معاهدة الذخائر العنقودية لاستعراض المعاهدة لعام 2020.
- التعاون بين مجموعة من الدول لإنشاء زمالة تقدم برامج الدعم والتدريب للنساء الدبلوماسيات المشاركات في مفاوضات الأمن السيبراني.
- توفير خط مساعدة وبريد إلكتروني لمساندة الضحايا المحتملين للتحرش الجنسي خلال اجتماع اللجنة التحضيرية عام 2019 لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة 2020.

مجالات مواصلة العمل

- ينبغي أن تتعدى جهود الوقاية والحماية العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بحيث تأخذ بالحسبان أيضًا دور الأسلحة في العنف القائم على النوع الجندي خارج إطار النزاعات. وينبغي أن تضمن في النهاية الوقاية والحماية من العنف المسلح بشكل عام.
- ينبغي أن تتجاوز أهداف الوقاية والحماية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى تقديم الإرشاد في مجالات أخرى لضبط التسليح ونزع السلاح، بما في ذلك جهود مكافحة العنف القائم على النوع الجندي والتحرش عبر الإنترنت.
- ينبغي أن تأخذ التدابير المتعلقة بالوقاية والحماية بالحسبان الآثار المحتملة لتغير المناخ على زيادة العنف المسلح والأخطار المتعلقة بعدم الاستقرار المحلي، وهناك حاجة إلى بذل جهود بحثية إضافية في هذا الخصوص للتوصل إلى فهم أفضل للعلاقة بين تغير المناخ والعنف المسلح والآثار الجنديرية.

أمثلة على ممارسات مراعية للمنظور الجندي في مجال ضبط التسليح ونزع السلاح

- ضم الفقرة (4) 7 في معاهدة تجارة الأسلحة والتي تقضي باعتبار نقل الأسلحة مخالفًا للقانون إذا كان هناك خطر لاستخدام الأسلحة لارتكاب أو تيسير أعمال خطيرة من العنف القائم على النوع الجندي.
- تشريع وطني يمنع منح رخص حمل سلاح أو اقتناء سلاح بشكل قانوني للأشخاص الذين تمت إدانتهم بارتكاب أعمال عنف منزلي أو أعمال عنف قائمة على النوع الجندي أو التهيب العنيف أو التردد، أو يُعتبرون معرضين بدرجة كبيرة لخطر ارتكاب تلك الأعمال.
- إرشادات لمنع التحرش والاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية في إطار الأعمال المتعلقة بالألغام.

الإغاثة والإنعاش

مجالات مواصلة العمل

- ينبغي على الجهات الفاعلة في مجال السياسات والممارسين لها العمل على تحسين آليات جمع البيانات المصنفة حسب العمر والنوع الجندي المتصلة باحتياجات الناجين وتمويلها تمويلًا كافيًا.
- ينبغي توسيع نطاق تجربة مساعدة الضحايا في الأعمال المتعلقة بالألغام التي تراعي الفوارق الجنديرية لتشمل البروتوكولات والاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية.

أمثلة على ممارسات مراعية للمنظور الجندي في مجال ضبط التسليح ونزع السلاح

- إخلاء الأراضي التي كانت ملوثة بالمتفجرات سابقًا وتسليمها للسكان العائدين.
- تنفيذ مساعدة ضحايا تراعي المنظور الجندي كجزء من خطط العمل متعددة الأطراف حول الألغام والذخائر العنقودية
- الإدماج الشامل للمنظورات الجنديرية في سياسات وبرامج وإرشادات إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج